

الفصل الأول: مدخل إلى مجلس التعاون الخليجي

منطقة الخليج العربي كغيرها من مناطق وأقاليم العالم تزخر بجملة واسعة من الخصائص والمميزات التي تميزها عن بقية أقاليم العالم؛ وهي من منطلق نظام إقليمي كمستوى للتحليل دون النظام الدولي تضم مجموعة من الوحدات السياسية التي تشترك في مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الوحدات التي تشكل نظاما إقليمية أخرى. منطقة الخليج العربي تضم سبعة من الدول العربية المشرقية، إضافة إلى إيران كشريك حضاري وتاريخي في المنطقة له ما يميزه عن غيره من الدول العربية، وكلها تشترك في جملة من الخصائص.

ولدراسة منطقة الخليج كان لزاما أن نستخدم جملة من المفاهيم والمصطلحات، نستخدمها بين الفينة والأخرى كأدوات للتحليل بالنسبة لبعضها، وكماشة للدراسة تارة أخرى.

المبحث الأول: مفاهيم حول دراسة منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: إطار مفاهيمي لمنطقة الخليج العربي

تتعدد المصطلحات والمفاهيم بين دراسة وأخرى، ولا نكاد نجد إجماعا على مفهوم أو مصطلح واحد لظاهرة ما، نظرا لتعدد المرجعيات والمدارس في هذا الشأن، في ظل حرب المصطلحات والمفاهيم التي تعكس الصراع الدائر بين الشمال المتقدم والجنوب النامي. وتجدر بنا الإشارة إلى بعض المصطلحات والمفاهيم التي لها علاقة بالموضوع قيد الدراسة وهي كالآتي:

الفرع الأول: مفاهيم عامة

أولا- الخليج العربي: من أهم المصطلحات التي سيتكرر ذكرها خلال هذه الدراسة نجد مصطلح الخليج العربي، فعربيا من المتفق عليه تسميته "بالخليج العربي" سواء على مستوى الدوائر الرسمية العربية، أو على مستوى النخب والأدبيات إلا ما ندر، بينما في بقية العالم فإن العكس هو الحادث حيث يتم إطلاق تسمية "الخليج الفارسي"، رغم الاختلاف في التسميات بين الخليج العربي والخليج الفارسي والتي تعكس الخلاف بين إيران ودول الخليج العربية، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج إذ أنه "يقع جغرافيا بين شبه الجزيرة العربية غربا، وإيران شرقا، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا والعراق شمالا، والخليج العربي حوض ضحل نسبيا يمتد مسافة تقرب من

(1300 كم) من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب، ويتراوح اتساعه بين (47 كم) عند مضيق هرمز و(280 كم) في أوسع نقطة فيه، وتبلغ مساحته (239) ألف كيلو متر مربع¹.

أما دول الخليج فهي تضم منطقة الخليج إيران كدولة مطلّة على الخليج، إلى جانب الدول العربية السبع، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الستة وهي: (السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان والكويت)، إضافة للعراق بوصفها دولة مشاطئة للخليج.

ثانيا - مجلس التعاون الخليجي: تختلف التسميات في وصف الدول العربية المندرجة في إطار التكامل لدول الخليج العربية، فمن الباحثين من يدرج اسم مجلس التعاون الخليجي لوصف هذه المنظمة، ومنهم من يصفها بمنظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتسمية الأخيرة صحيحة إلى حد ما، حيث تخرج هذه التسمية إيران من المنظمة كونها ليست دولة عربية، إلا أنها في نفس الوقت تستثني العراق، رغم أن العراق دولة عربية وتطل على الخليج. إلا أن الوارد في ديباجة التأسيس للمنظمة هو (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، وهو "منظمة إقليمية للتعاون والتنسيق بين دول الخليج الستة وهي: المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان، وقد أنشئ هذا المجلس في ماي من عام 1981م، وتقع أمانة المجلس العامة في مدينة الرياض، وقادة دول المجلس يعقدون اجتماعا دوريا بالتناوب بين دول المجلس في شهر ديسمبر من كل عام ويعقدون اجتماعا تشاوريا آخر في شهر ماي من كل عام"². وباعتبار التسمية الرسمية الواردة في المعاهدة المؤسسة للمجلس فإننا سنعتمد خلال هذه الدراسة تسمية (مجلس التعاون الخليجي) كاختصار يسهل من عملية البحث خلال هذه الدراسة.

ثالثا - شبه الجزيرة العربية: هي رقعة جغرافية تقع غرب قارة آسيا تحدها المياه من ثلاث جهات عدا الجهة الشمالية، ويشمل إقليم شبه الجزيرة العربية (اليمن والسعودية وعمان والبحرين وقطر والكويت والإمارات)، تصل مساحته الى ما يقارب (3) مليون كيلو متر مربع، أي ما نسبته (16.8) بالمائة من مساحة الوطن العربي³.

الفرع الثاني: مفاهيم وأدوت نظرية

أولا: التكامل والاندماج: فالتكامل هو عبارة عن عملية تقارب مرحلية، تسعى من خلالها مجموعة من الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى، لها القدرة على اتخاذ القرارات في عدة مجالات، واقتصار هذا التفويض على بعض المجالات لأنه لحد الآن

¹ محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص.6.

² الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي-إنجليزي)، عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، (قويسنا، مصر: 2005)، ص.377.

³ حسام جاد الرب، جغرافية العالم العربي، (القاهرة، مصر: 2005)، ص. 181.

مازالت هناك وظائف غير ممكن القيام بها إلا من طرف الدولة أما السلطة العليا - سلطة فوق قومية - فهي ممثلة في الهيكل الجديد الذي يملك شرعية قانونية وظيفية تمنحها الوحدات المشكلة له¹.

أما الاندماج فهو عملية من شأنها خلق كيان دولي جديد من مجموعة مختلفة من الكيانات، بعبارة أخرى الاندماج الدولي هو تلك العملية التي تشكل بموجبها دولتان أو أكثر كيانا سياسيا جديدا يمكن وصفه بأنه جماعة سياسية²، وهو مرحلة متقدمة من مراحل التكامل السياسي بين الوحدات السياسية.

ومصطلح الاندماج هو كذلك آلية تتضمن: "حركة باتجاه زيادة التعاون بين الدول، وانتقال تدريجي للسلطة إلى مؤسسات فوق قومية، وتجانس القيم التدريجي، ونشوء مجتمع مدني عالمي وبناء أشكال جديدة من المجتمعات السياسية معه، وهناك مستويين من الاندماج، المستوى الأول هو الاندماج على مستوى النظام، ويدل على آلية تنقل فيها الدول درجة معينة من سلطة صنع القرار السياسي والاقتصادي والقانوني التي تتمتع بها إلى مؤسسات فوق قومية على مستوى عالمي ومثال ذلك الأمم المتحدة، أما المستوى الثاني فهو الاندماج على المستوى الإقليمي، تنتظم فيه عدد من الدول المتقاربة جغرافيا لتؤلف اتحادا فدراليا على المستويين السياسي والاقتصادي"³.

ثانيا: النظريات المفسرة للتكامل الخليجي

لتنال القضايا التكاملية المتعلقة بمجلس التعاون الخليجي لا بد من الاستعانة بمجموعة من المقاربات والأدوات التي تبسط من هذه المهمة ، وعليه يمكن الاستعانة بالإطار النظري التالي:

تعد نظريات التكامل الدولي من النظريات الحديثة في العلاقات الدولية، حيث برزت في الخمسينات من القرن الماضي، "ويشير التكامل الدولي إلى العملية التي تبرز فيها منظمة فوق قومية تتحمل كافة الالتزامات وتتولى جميع السلطات، إذ تتلشى في هذه العملية سلطة الدولة الداخلة في إطار التكامل، ويشير التكامل الدولي إلى العملية التي تستبدل فيها الدولة الوطنية بالمؤسسة القومية العليا، وهذا الكيان الجديد الموسع، يصبح النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه"⁴.

¹ حمدوش رياض، "محاضرات في التكامل والاندماج"، جامعة قسنطينة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017/02/25، تم الاطلاع عليه: 2018/03/21

<https://www.politics-dz.com/threads/mfxum-altkaml-u-xdafx>.

² ناهد سيد أمين، "التكامل الدولي"، موقع السياسي، 2014/01/15، تم الاطلاع عليه: 20 مارس 2018. http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=650

³ مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، ص - 89 - 90.

⁴ جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص 97-98.

ويعتبر نموذج التكامل الوظيفي – أحد أبرز وأقوى نظريات التكامل الدولي "الذي يقوم على رفض الاندماج الدستوري الكامل بين الوحدات القومية الأعضاء في هذه التجارب التكاملية، ويفضل التقدم التدريجي على طريق التكامل، وذلك بالتركيز على القطاعات التي تتشابه فيها ظروف الدول المنضوية في عملية التكامل¹.

وتعد "النظرية الوظيفية" واحدة من أهم نظريات التكامل المفسرة لتأسيس مجلس التعاون. وترتبط هذه النظرية بإسهامات "ديفيد ميتزني"، وتقوم فكرة النظرية على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية التكامل، والتركيز على التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة، والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي. والتصور النهائي لعملية التكامل لدى "ميتزني" يقوم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية، وتقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية "الإقليمية" مع الاحتفاظ بسيادتها السياسية.

كما يقوم نموذج التكامل الوظيفي على رفض مبدأ الاندماج الدستوري الكامل بين الوحدات القومية الأعضاء في تلك الترتيبات التعاونية، ويفضل عليها التقدم التدريجي المحسوب والمدرّوس على طريق التكامل، وذلك من خلال التركيز على قطاعات محددة، ويفترض النموذج الوظيفي أن الدول حتى وإن تشابهت ظروفها أو تلاقت مصالحها، فإنها لا تستطيع أن تحقق الاندماج الفوري والشامل الذي يمكن أن يمتد إلى مختلف جوانب الحياة فيها؛ فالتكامل الإقليمي بأسلوب الإنجاز المرحلي يمكن أن يقود إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية، بحيث تشمل في النهاية كل هذا معاً²، ووفقاً لنظريات التكامل الدولي، فإن تأسيس مجلس التعاون جاء متسقاً مع الطرح الوظيفي القائم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية مع احتفاظ الدول بسيادتها السياسية، ورفض مبدأ الاندماج الدستوري الكامل بين الدول الأعضاء في المجلس.

كما سعت الدول الست إلى التقدم التدريجي المدرّوس على طريق التكامل من خلال التركيز على قطاعات محددة، أي من خلال اتباع أسلوب الإنجاز المرحلي بما يؤدي إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية وصولاً إلى الوحدة، وهو ما أكد عليه النظام الأساسي لمجلس التعاون.

كما كشف الواقع عن توافر المتطلبات الأساسية التي يستلزمها تحقيق التكامل وفقاً لنظريات التكامل الإقليمي في دول مجلس التعاون الست، ومنها: التماثل الاجتماعي، والتشارك في القيم، والمنافع المتبادلة، والعلاقات التاريخية الودية، والمؤثرات الخارجية المتمثلة في النزاعات القريبة من تلك الدول. وفي إطار هذه النظريات المفسرة

¹ جهاد عودة، مرجع سابق. ص. 8.

² المرجع نفسه، ص 9.

وانطلاقاً من الظروف والعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، تقرر الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ماي 1981م¹.

المطلب الثاني: مدخل إلى منطقة الخليج

الفرع الأول: منطقة الخليج تاريخياً

منطقة الخليج العربي هي جزء أساسي من الوطن العربي، بل إن شبه الجزيرة العربية هي أصل العرب الأول ومنبتهم، كما تعتبر المنطقة امتداداً جغرافياً وحضارياً للوطن العربي ومهبطاً للرسالات السماوية منذ فجر التاريخ. ومنطقة الخليج العربي بالوصف السابق عرفت محطات تاريخية مهمة، منذ أن عرف الإنسان التنظيم السياسي البدائي (القبيلة) مروراً بفترة الإمبراطوريات خاصة الإمبراطوريتين الحميرية*، والفارسية التي خضعت لهما منطقة الخليج. بيد أن نهضة العرب الحقيقية، والتي رفعت من شأنهم كانت بعد ظهور الإسلام في قلب شبه الجزيرة العربية، حينما صارت منطقة الخليج العربي إقليماً يخضع لسلطة الخلافة الإسلامية لقرون عديدة.

مع سقوط الخلافة العثمانية خضعت المنطقة لنوع حديث من الاستعمار، تمثل في التواجد البريطاني - خصوصاً - في المنطقة، ولم يغادرها إلا بعد خلق مجموعة من الكيانات التي تشكل اليوم ما يعرف بدول الخليج العربية، والتي سنتناولها في الجدول التالي:

(جدول 1) جدول يبين أهم البيانات المتعلقة بدول الخليج العربي

الدولة	العاصمة	المساحة	السكان/ مليون نسمة	تاريخ الاستقلال	نظام الحكم
المملكة العربية السعودية	الرياض	2.2 مليون كلم ²	32.5 / 2018	1932	ملكي وراثي
الإمارات العربية المتحدة	أبو ظبي	83.6 ألف كلم ²	9.1 / 2016	1971	اتحادي دستوري
مملكة البحرين	المنامة	778.4 كلم ² / 2016	1.4 / 2016	1971	ملكي وراثي
سلطنة عمان	مسقط	309.5 ألف كلم ²	4.6 / 2018	1970	سلطاني وراثي
دولة الكويت	الكويت	17.8 ألف كلم ²	4.8 / 2017	1962	اميري وراثي
دولة قطر	الدوحة	11.5 ألف كلم ²	2.6 / 2018	1981	اميري وراثي
جمهورية العراق	بغداد	437 ألف كلم ²	37.2 / 2016	1958	ولاية الفقيه
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	طهران	1.6 مليون كلم ²	80.2 / 2017	1979	برلماني فيدرالي

(من إعداد الباحث)

¹ عمر الحسن، " مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية"، موقع الجزيرة الإلكتروني، 15/01/2015، تم الاطلاع عليه: 12/03/2018.

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath>

* مملكة حمير هي مملكة عربية قامت في اليمن في القرن الثاني للميلاد على أنقاض الممالك القديمة مثل سبأ وحضرموت وأوسان.

الفرع الثاني: أهمية منطقة الخليج

إذا كانت نظرية هالفورد ماكندر* للجغرافيا السياسية تقول أنه من يسيطر على قلب الأرض (أوراسيا) يسيطر على العالم القديم (آسيا وأوروبا وأفريقيا)، وأن من يسيطر على العالم القديم يسيطر على العالم كله، فإن الواقع يعكس غير ذلك اقتصاديا على الأقل، فمن يسيطر على منطقة الخليج العربي بالضرورة سوف يسيطر على العالم، وهذا ما عهدناه على مر التاريخ، وهو ما يحدث اليوم، فقد شهدت منطقة الخليج العربي أطماع وتنافس بين القوى الكبرى الدولية والإقليمية على مر التاريخ، سواء كان سبب هذا التنافس إيديولوجيا أو اقتصاديا أو أمنيا.

أولا: الأهمية السياسية لمنطقة الخليج

إن الأهمية السياسية للمنطقة تنبع من الأهمية الجغرافية، فسياسة الدولة تصنعها جغرافيتها، والموقع الذي تتمتع به شبه الجزيرة العربية، وخصوصا منطقة الخليج العربية، تجعل منها منطقة حساسة جدا في مقارنتها مع مناطق العالم، حيث "تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي، وتأتي هذه الأهمية من استراتيجية الموقع الجغرافي، حيث أن المنطقة تتوسط العالم القديم، مما أدى إلى تنافس الدول الكبيرة في سبيل استعمار المنطقة منذ فترة مبكرة من التاريخ واشتداد التنافس الاستعماري وعلى الأخص الأوروبي منذ القرن الخامس عشر وحتى الوقت الراهن"¹.

فشبه الجزيرة العربية تضم ممرات مائية غاية في الأهمية أبرزها:

➤ **مضيق هرمز:** وهو مضيق بحري هام يصل بين الخليج العربي وخليج عمان، يتراوح اتساعه نحو 10 كيلومتر في حين يبلغ عمقه 100 متر، مما يسمح بعبور ناقلات البترول العملاقة من منطقة الخليج العربي إلى الأسواق العالمية، ويمثل المضيق المنفذ البحري الوحيد لمجموعة من دول الخليج (العراق والكويت والبحرين وقطر والامارات)².

* السير هالفورد جون ماكيندر جغرافي بريطاني أول أستاذ للجغرافيا في أكسفورد، وله الكثير من الآراء في الجغرافيا السياسية منها فكرة قلب الأرض، وفي رأي ماكيندر أن منطقة قلب الأرض هي هضبة التبت والمنايع الجبلية لأعوار جنوب شرقي آسيا، والأجزاء الشمالية والداخلية من القارة الأوراسية، ويرى ماكيندر أن من يسيطر على قلب الأرض يتحكم في مصير العالم.

¹ محمود شاكر، مرجع سابق، ص. 6.

² حسام جاد الرب، مرجع سابق، ص. 17.

يقع مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي تطل عليه ايران من الشمال وعمان من الجنوب والتي تشرف على حركة الملاحة فيه باعتبار أن ممر السفن يقع ضمن مياهها الإقليمية¹.

وتصدر دول الخليج نحو (90%) من نفطها عن طريق ناقلات نفط تمر عبر مضيق هرمز، كما تأتي مستوردات دول الخليج من خلال سفن شحن تمر عبر مضيق هرمز، وخاصة تلك القادمة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان.

ونظرا لموقع المضيق الاستراتيجي، فإنه ظل عبر التاريخ محلا لأطماع وصراع الدول الكبرى للسيطرة عليه، فمنذ القرن السابع قبل الميلاد وهو يلعب دورا دوليا وإقليميا هاما في التجارة الدولية².

➤ **مضيق باب المندب:** يصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، فاصلا بين جيبوتي في أفريقيا واليمن في آسيا، وتتحكم به كل من اليمن وجيبوتي وإريتريا. وتقسم جزيرة بريم التي تعرف باسم أميون المضيق الى ممرين ، الشرقي منهما يسمى باب الاسكندر وهو الأصغر والأقل أهمية من الناحية الملاحية أما الممر الغربي الثاني وهو الأهم ملاحيا يبلغ عمق مياهه (300) كيلومتر وعرضه نحو 16 كيلومتر³.

يعتبر واحدا من أهم ممرات النقل والمعابر المائية في العالم، وزاد نفط الخليج العربي من أهميته، حيث يقدر عدد سفن النفط وناقلاته العملاقة التي تمر فيه في الاتجاهين، بأكثر من 21 ألف قطعة بحرية سنويا، بما يعادل 57 قطعة يوميا، مما جعل الدول الغربية تتسابق لتقوية حضورها في الدول المجاور لباب المندب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

وبالرغم من أن لليمن الأفضلية الكبرى لامتلاكه جزيرة بريم الاستراتيجية في الممر، فإن تأثيرها ضعف بشكل كبير بسبب التدخل الأميركي، خاصة بعدما أغلقته عام 1973م في الحرب على إسرائيل التي عملت هي الأخرى على تقوية نفوذها بالممر من خلال التنسيق مع جيبوتي وإثيوبيا⁵.

فهذه الجغرافيا كان لها كبير الأثر على السياسات الخارجية لدول المنطقة خصوصا دول الخليج العربي.

¹ محمد صادق محمد اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان (القاهرة: مكتبة دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص. 18.

² مضيق هرمز، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2013/03/12، تم الاطلاع عليه: 2018/03/18.

<http://www.aljazeera.net>

³ حسام جاد الرب، مرجع سابق، ص17.

⁴ المرجع نفسه، ص. 18.

⁵ المرجع نفسه، ص. 19.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج

تتمتع دول الخليج العربي بالعديد من المقومات الاقتصادية التي تجعلها من أهم بلدان العالم من الناحية الاقتصادية، وتتمثل أهم القدرات الاقتصادية في هذه الدول في توافر المواد الخام النفطية، التي تعتبر عصب الصناعة العالمية، فمنطقة الخليج تحظى بأهمية اقتصادية بالغة، حيث تمثل الموارد الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي عنصر هام من عناصر الوضع الاستراتيجي تتمثل في النفط ومشتقاته، إذا ما أدركنا أن إنتاج النفط الخام للدول الستة المشكلة لمجلس التعاون الخليجي لعام 2016م بلغ (18.4) مليون برميل كما أن إنتاج الغاز بلغ نحو (232.4) مليون متر مكعب لنفس العام¹، كما أن دول مجلس التعاون أقامت العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط مثل الصناعات البتروكيماوية و الكيماويات².

ويعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية رابع أكبر مصدر للعالم بعد الصين والولايات المتحدة وألمانيا بمجموع صادرات بلغ (554.418.1) مليار دولار وعاشر أكبر مستود وثاني عشر أكبر اقتصاد عالمي بما يصل إلى (467.846.1) مليار دولار كما يعد خامس أهم اقتصاد من حيث التبادل التجاري مع العالم³.

المبحث الثاني: مدخل إلى مجلس التعاون الخليجي

يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية أبرز التكتلات العربية الفاعلة على الساحة الإقليمية والدولية، وأنجحها مقارنة مع تكتلات مماثلة ضمن الإطار الإقليمي العربي، وقد خطت منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوات مهمة في طريق التكامل الإقليمي، مستفيدة في ذلك من التجارب الإقليمية العربية الفاشلة، والتجارب العالمية الناجحة.

المطلب الأول: ظروف تأسيس مجلس التعاون الخليجي

لم يكن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليد لحظته، إذ دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات من القرن الماضي، وهو ما استوجب من حكومات الدول الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدرسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق⁴. فجملة من الظروف

¹ المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

<https://gccstat.org/ar>

محمد صادق محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص. 21.

³ المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق.

⁴ لافي الشمري عبد المحسن ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، مذكرة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012-2013، ص. 41.

الموضوعية وكذا بعض المشاعر الوجدانية الجمعية كانت دافعا رئيسيا دفع بدول الخليج العربية إلى تكثيف الإجراءات والتفاعلات من أجل خلق كيان فوق قومي ينسق العمل المشترك، كنظام جهوي دون الإقليمي كانت من نتائجه مجلس التعاون الخليجي.

الفرع الأول: الظروف الدولية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يخرج إلى الوجود إلا في ظل ظروف دولية تتلخص في دخول منطقة الخليج في إطار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي، بشأن أمن الخليج واستغلال الاتحاد السوفيتي لعلاقاته القوية مع العراق وبعض دول الخليج الأخرى في تقوية نفوذه بالمنطقة في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، مما أضفى نوعا من التوتر على التفاعلات السياسية بها، خاصة مع اقتراب الاتحاد السوفيتي من المياه الدافئة في الخليج بعد غزوه أفغانستان عام 1979م¹.

بيد أن هناك بعض الأزمات الدولية التي تمت بعلاقة بمستوى ما إلى المنطقة وربما كانت لها آثار على تسريع عملية بناء مجلس التعاون، فمثلا:

أولا: الصراع في أفغانستان، والآثار السلبية للاحتلال السوفيتي التي يمكن أن تنعكس على منطقة الخليج، وما أبدته موسكو من اهتمام بأمن المنطقة، وقد أدى هذا الموقف إلى دخول دول الخليج لأول مرة دائرة الحرب الباردة، خاصة وأنه كان لموسكو صداقة مع العراق وعلاقات متطورة مع الكويت جعلت الخلاف حول دور موسكو والعلاقات معها موضع جدل بين دول الخليج العربية².

ثانيا: النظام الدولي الجديد الذي تمثل التكتلات الإقليمية الدولية إحدى مزاياه، وتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل، ونجاح عدة تجارب تكاملية في العالم من بينها تجربة الاتحاد الأوروبي، حيث واكبت دول الخليج تلك الموجة من التكامل الدولي.

ثالثا: التنافس على الهيمنة على موارد الطاقة والطرق التجارية التي تمر عبر الخليج العربي بين القوى الكبرى في العالم، جعل من تشكيل منظمة إقليمية تضم دول الخليج العربي ضرورة ملحة للتعامل مع التحديات التي يفرزها هذا التنافس، والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

¹ عمر الحسن، "مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية"، مرجع سابق.

محمد صادق محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص. 33.²

إضافة إلى الظروف الدولية فإن الاوضاع الإقليمية وفرت جوا مناسباً تمثل في الضعف الذي أصاب جامعة الدول العربية، بعد الجدل الذي أثير حول معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، وانتقال الجامعة إلى تونس، وبالتالي تفكك عنصر الأمن القومي العربي الجماعي.

ويرجع بعض الباحثين تأسيس مجلس التعاون للحاجة إلى الأمن الجماعي الإقليمي، حيث تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ماي 1981م، وشكل الأعضاء المنتمون إليه قوة عسكرية للدفاع المشترك هي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة، لتعطي البعد الخارجي للأمن الجماعي نتيجة لازدياد الصراع العسكري في المنطقة، ما أدى إلى تغيرات بنيوية في النظام الإقليمي، ودفع بدول الخليج العربية إلى تركيز الاهتمام على مسألة الاستقرار والأمن في المنطقة¹.

ولعل من الأسباب التي دفعت دول الخليج إلى استشعار الأمن "قيام الثورة (الإسلامية) في إيران في فيفري 1979م، وسياسات إيران التي أثارت شكوك دول الخليج خاصة تلك المتعلقة بعزم إيران على تصدير ثورتها إلى دول الخليج، وبداية الجدل بين الشيعة والسنة في المنطقة، وبين النظم الجمهورية والنظم الملكية، مما خلق جوا من التوتر والريبة على ضفتي الخليج"².

تحدد المنازعات والتوترات بين العراق وإيران حول قضايا ثنائية وخليجية، التي أثارت عددا من المنازعات "الخامدة"، وإن كان مفهوما أن إيران الثورة كانت ترغب في إعادة النظر في مجمل المصالح والسياسات والتوازنات في الخليج وأكبر دوله العراق. ولا شك أن الصراع السياسي ثم العسكري بين العراق وإيران، يعرض أمن دول الخليج العربية لمختلف المخاطر، ويجعل من الضروري اتخاذ موقف موحد متزن يقلل مضار اشتعال فتيل الأزمة في المنطقة، وربما يعطي هذه الدول فرصة القيام بدور المنطقة العازلة السياسية والمحايدة أو دور الوسيط لتسوية الصراع³.

انقسام العالم العربي بشدة إزاء خطوات السلام المصري-الإسرائيلي، مما عرض مفاهيم الأمن القومي العربي للخطر، ودور الجامعة العربية التي عانت هي الأخرى من تلك الظروف، وأثار ذلك شعورا بالفراغ الأمني وجعل الحاجة ملحة إلى إطار للتشاور ودراسة المواقف والمصالح بين دول الخليج العربية.

يعتبر البحث عن الأمن في منطقة ذات أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والجغرافية هو الدافع الأساسي لتأسيس مجلس التعاون الخليجي إلا أن ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون -الذي وقعه قادة الدول الست في 25

¹ محمد صادق محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص. 34.

² المرجع نفسه، ص. 35.

³ عمر الحسن، "مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية" مرجع سابق.

ماي 1981- لم تشر إلى البعد الأمني، وإنما أشارت إلى عوامل قيام المجلس بالقول: "... إدراكا منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية... وإيماننا بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها... ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها بما يخدم الأهداف السامية للأمم العربية... واستكمالا لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة هدفها... وتمشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى... وتوجيها لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية، وافقت فيما بينها على إنشاء هذا المجلس"¹.

الفرع الثاني: العوامل الداخلية

لعبت العوامل المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دورا بارزا في الدفع لتأسيس منظمة تعمل على تقوية وتمتين العلاقات الموجودة بين الدول، وتوحيد الجهود للنهوض بالمنطقة إلى ما يحقق تنمية ورفاه وأمن شعوبها في ظل تغيرات داخلية وإقليمية ودولية قد تهدد سيادة الدول خاصة منها الصغيرة، و تمثلت هذه العوامل في:

1 - وحدة اللغة: تجمع اللغة العربية كافة شعوب دول مجلس التعاون الخليجي، وتعتبر الدافع الأول في جمع دول المنطقة على كلمة سواء، وقد جمعت اللغة العربية شعوب المنطقة قبل قرون من ظهور فكرة مجلس التعاون، وهي ما جمعت من قبل الإمارات المتصالحة ومن بعدها الإمارات العربية المتحدة².

2 - وحدة الدين: للدين الإسلامي أعظم الأثر في جمع شعوب المنطقة الخليجية، خاصة وأن من الدين الإسلامي الجمع بين الأقران ناهيك عن الأشقاء، وقد ساعدت وحدة الدين على جمع كلمة شعوب المنطقة عبر الأزمنة في محاربة الاستعمار الأجنبي³.

3 - وحدة الأرض: تتمثل الوحدة الجغرافية في مجلس التعاون أحسن تمثيل، حيث أن دول المنطقة لا تمثل رقعة جغرافية متجاورة فقط، بل هي في مجموعها رقعة واحدة متصلة، الأمر الذي يسر عملية التكامل لدول المنطقة، خاصة وأن المنطقة تخلو من موانع طبيعية، مما سهل التنقل والتجارة منذ القدم⁴.

¹ مانع جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص. 260.

² محمد صادق محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص. 36.

³ المرجع نفسه، ص. 37.

⁴ المرجع نفسه، ص. 38.

4 - تشابه النظم السياسية: تتشابه إلى حد كبير النظم السياسية في دول مجلس التعاون، فهي إما ملكية أو أميرية، أي أن الحكم يتركز في عائلة واحدة وينتقل بالوراثة، هذا ما ساهم إلى حد بعيد في ربط العلاقات بين الحكام والشعوب¹.

إلا أنه في الوقت الراهن تشكل هذه الأنظمة عائقا كبيرا أمام محاولة تحقيق الأمن والرفاه والتنمية، في ظل عدم وجود مشاركة في تسيير موارد الدول، التي تعتبر ملكا للشعوب وليس للحكام، الشيء الذي شكل خطرا على سيادة الدول ومن ثم على منظمة مجلس التعاون.

5 - الوحدة الاقتصادية: منطقة الخليج كانت وعلى مر العصور منطقة تجارية بين شعوب المنطقة حتى قبل تشكل الدول الوطنية، وبعد ظهور النفط الخليجي ساهم كثيرا في وحدة دول المنطقة، فقد شهدت كما أسلفنا دول مجلس التعاون علاقات اقتصادية متينة قبل ظهور المنظمة الخليجية².

إلا أن اقتصاد الربع لدول المنطقة يشكل خطرا على سيادتها من جهة، ومن جهة على منظمة مجلس التعاون، فتبعيتها الاقتصادية الخارجية تشكل ضغوطا كبيرة على الدول الأعضاء في ظل ظهور الاتفاقيات البينية خارج منظمة مجلس التعاون.

المطلب الثاني: مسار وتطور منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفرع الأول : نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يعتبر إنشاء منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطورا لتجارب ومبادرات واتفاقيات تعاون بينية ثنائية ومتعددة الأطراف خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري أهمها:

- أ. اتفاقية الترانزيت بين المملكة العربية السعودية والكويت عام 1970م.
- ب. اتفاقية الترانزيت بين المملكة العربية السعودية وقطر عام 1971م.
- ج. ترتيبات التعاون الاقتصادي والثقافي والإعلامي بين عمان والكويت عام 1972م.
- هـ. ترتيبات التعاون الاقتصادي بين الإمارات العربية المتحدة والكويت عام 1973م.
- و. اتفاق التعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية وقطر عام 1973م.
- ز. ترتيبات التعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية والكويت في مارس 1975م³.

¹ محمد صادق محمد اسماعيل، مرجع سابق. ص. 38

² ، المرجع نفسه ص. 39.

³ خالد بن فهمي السبيعي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة في مسيرة التكامل والوحدة، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2007-2008، ص 43.

إضافة إلى مبادرات في المجال الاجتماعي والإعلامي. وتعتبر تجربة اتحاد الإمارات العربية الناجحة عام 1971م التجربة الملهمة للقادة المؤسسين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

واستناداً إلى نجاح تجربة الإمارات العربية المتحدة التي تمت في 1971م، وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح* في ماي 1976م الدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وإيجاد نوع من الوحدة والاتحاد القائمين على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب المنطقة واستقرارها.

وفي ديسمبر 1978م رئيس الوزراء الكويتي كل من المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان، ودعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثاته مع قادة هذه الدول إلى ضرورة بذل الجهود من أجل وحدة الموقف العربي المشترك وتحقيق أمانى الشعوب العربية بمزيد من التقدم.

بدأت الجهود المكثفة بالتفكير في إنشاء مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في نوفمبر 1980م، حيث أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في مجالات مختلفة.

وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 25-28 جانفي 1981م انعقدت قمة لدول الخليج العربية على هامش هذا المؤتمر حيث ولدت فكرة إنشاء مجلس التعاون¹، وفي 25 من شهر ماي 1981م توصل قادة دول الخليج العربية الست إلى صيغة تعاونية تضم هذه الدول تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً الى وحدتها².

الفرع الثاني: أهداف تأسيس مجلس التعاون الخليجي

تعود الأسباب الحقيقية لتأسيس مجلس التعاون إلى الهاجس الأمني الذي كانت تمثله الأطماع الإيرانية غير الخفية والتي بدأت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث*، واعتبار مملكة البحرين جزء من الأراضي الإيرانية، إضافة إلى التنافس الدولي على المنطقة، والتهديدات المحتملة من إسرائيل خاصة بعد معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر وخروج هذه الأخيرة من الجامعة العربية.

* الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (29 ماي 1926 - 15 جانفي 2006)، أمير دولة الكويت الثالث عشر والثالث بعد الاستقلال من المملكة المتحدة.

¹ عبد المحسن لافي الشمري، مرجع سابق، ص 50.

² محمد صادق محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 38.

* احتلت إيران في 30 نوفمبر عام 1971 الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى، طنب الصغرى اللتان تتبعان إمارة رأس الخيمة، وأبو موسى التي تتبع إمارة الشارقة، قبل أيام من استقلال الإمارات العربية المتحدة في 2 ديسمبر 1971.

- إلا أن موضوع الأمن لم يرد في ميثاق التأسيس على الإطلاق، ولم تذكر مسألة تحقيق الأمن لدول الخليج العربية وحمايتها من التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية، ولم تحدد كهدف من أهداف مجلس التعاون.
- وقد حددت المادة الرابعة من ديباجة الاتفاق أهداف تأسيس مجلس التعاون في النقاط التالية:
- إجراء تنسيق، تكامل واتصالات بين الحكومات العضو في كافة المجالات من أجل تحقيق الوحدة فيما بينها.
 - تعميق وتقوية العلاقات، الروابط ودوائر التعاون السائدة بين شعوبها في الميادين المتعددة.
 - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين منها: الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. والشؤون التشريعية والإدارية.
 - دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات التعدين والزراعة والصناعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز البحث العلمي وتنفيذ المشروعات المشتركة وتشجيع القطاع الخاص على التعاون، بما يعود بالخير على شعوبها¹.

المبحث الثالث: هياكل ومؤسسات مجلس التعاون الخليجي

كغيره من المؤسسات فوق القومية فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتوفر على مجموعة من المؤسسات المتخصصة في شؤون مختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، فبعد التطرق إلى نشأة مجلس التعاون وأهدافه وأسباب ودوافع تأسيسه، نستعرض هياكل ومؤسسات المجلس التي من خلالها يباشر مهامه في إطار التكامل الإقليمي .

المطلب الأول: هياكل مجلس التعاون الخليجي

يتوفر مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مجموعة من الهياكل التي لا تخلو منها منظمة دولية حكومية تنشأ بناء على اتفاقية تبين هياكلها ومؤسساتها وكيفية عملها. ومن بين هياكل منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما يلي:

الفرع الأول: المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة. ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على

¹ مانع جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص. 261.

دعوة أي دولة عضو وتأيد عضو آخر ويعقد المجلس دوراته في بلدان الدول الأعضاء، ويحدد الأمين العام تاريخ بدء الدورات كما يقترح موعد انتهائها.

ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الحاضرة المشتركة في التصويت وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، ويتبع المجلس الأعلى كلا من:

- الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: تتكون من ثلاثين عضو لكل دولة خمسة أعضاء، يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.
- هيئة تسوية (فض) المنازعات: يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف¹.

الفرع الثاني: المجلس الوزاري يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة لفترة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائي للدولة، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأيد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الأعضاء، وتشمل اختصاصاته:

- اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء.
 - العمل على تشجيع وتوسيع الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.
- كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله، وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري مثلتها في المجلس الأعلى².

الفرع الثالث: الأمانة العامة تعد الأمانة العامة الجهاز الإداري لمجلس التعاون، تتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وأمناء مساعدين يعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام، وما تستدعيه الحاجة من موظفين. يعين الأمين العام من طرف المجلس الأعلى، ويكون مسؤولاً مباشرة عن أعمال الأمانة ويمثل المنظمة في المحافل الدولية، وتشرف الأمانة العامة على إعداد الدراسات والتقارير بشأن المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة على المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وإعداد الميزانيات، كما تقترح عقد قمم استثنائية

¹ محمد صادق محمد اسماعيل، مرجع سابق، ص 47.

² المرجع نفسه، ص - ص 47 - 48.

إذا دعت الحاجة، تساهم الدول الأعضاء في ميزانية الأمانة بنسب متساوية كما نصت المادة الثامنة عشر من نظام المجلس، ويقع مقر الأمانة العامة بالعاصمة السعودية الرياض¹.

الفرع الرابع: هيئة تسوية المنازعات هيئة تسوية المنازعات هي إحدى أكبر وأهم هيئات المجلس فهي تتولى تسوية النزاعات القائمة أو التي قد تقع بين الدول الأعضاء، يقع مقرها بالرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. وتشكل عضوية الهيئة من عدد لا يقل عن ثلاثة من مواطني الدول الغير المعنية بالنزاع الذين يعينهم المجلس الأعلى حسب طبيعة النزاع.

تنتهي عضوية اللجنة بتقديمها التوصيات والفتاوى بشأن النزاع للمجلس الأعلى، وللمجلس تمديد مدتها واستدعاءها في أي وقت، وتصدر الهيئة توصياتها في الموضوعات المطروحة بأغلبية أصوات الأعضاء الأصليين، وتتمتع اللجنة بالحصانات والامتيازات في أقاليم الدول الأعضاء في مجلس التعاون².

المطلب الثاني: إنجازات مجلس التعاون الخليجي

بعد أكثر من سبعة وثلاثين عاما من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، استطاع هذا الأخير تحقيق العديد من الانجازات مست جميع المجالات والميادين وانعكست على المواطن الخليجي وحققت تطلعاته على عديد الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية وعلى الساحتين الإقليمية والدولية.

واستطاع المجلس من خلال هذه الإنجازات أن يمثل إطارا قويا للأمن الجماعي وسيابجا لحماية مكتسبات دوله والتصدي للأخطار التي تعترضها وأصبح يؤدي دورا مؤثرا في إدارة الأزمات التي تشهدها المنطقة.

وبدا هذا التجانس في المواقف القوية التي اتخذها مجلس التعاون الخليجي في الدفاع عن مصالح أعضائه وفي مواجهة المخاطر المشتركة التي تواجه دول المجلس وتجلى ذلك في توحيد القرار الخليجي السريع في العديد من القضايا منها: الموقف من احتلال العراق للكويت وأحداث البحرين في 2011م وقطع العلاقات مع إيران في 2016م وغيرها.

وفي مجال العمل العسكري المشترك كان الاجتماع الأول لرؤساء أركان القوات المسلحة بدول مجلس التعاون، الذي عقد في العاصمة السعودية الرياض عام 1981م هو بداية لبحث مجالات التعاون العسكري بين دول المجلس، وفي نوفمبر 1982م تمت الموافقة على إنشاء قوة درع الجزيرة بحجم خمسة آلاف رجل من دول المجلس.

¹ مانع جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص. 267.

² المرجع نفسه، ص - ص. 268-269.

وجاء التدخل العسكري في اليمن في مارس 2015م ليشكل تحولا في التعامل الخليجي مع التهديدات الخارجية، يقوم على التدخل الحاسم لمواجهة¹.

وفي مجال التعاون الاقتصادي فيمثل النظام الأساسي لإنشاء مجلس التعاون المرجعية الأولى نحو تحقيق تكامل اقتصادي بين دول الخليج الست بدءا من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعت عام 1981م ومرورا بالاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م والتعاون التجاري والاتحاد الجمركي وجهود إنشاء السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي والعملية الموحدة وتعزيز المواطنة الاقتصادية².

إضافة الى العديد من الإنجازات الأخرى التي حققها مجلس التعاون الخليجي على جميع المستويات البينية والاقليمية والدولية في العديد من المجالات.

إلا أن هناك ما يقال في هذه الإنجازات حيث أن التحديات الراهنة ساهمت في تقويض العديد من الاتفاقيات والإنجازات كما أن هناك اعتراضات على بعض التطلعات التي تصب في تطور عملية التكامل بين دول مجلس التعاون.

فخروج قطر من التحالف العربي في اليمن يشكل تهديدا للاتفاقيات العسكرية والأمنية الخليجية، كما أن عدم قبول سلطنة عمان الدخول في اتحاد خليجي أو اتحاد نقدي هو الآخر يصب في اتجاه تقويض تطلعات المجلس، إضافة إلى أن الأزمة الخليجية التي أثرت وبشكل كبير على اقتصاديات الدول سواء البينية أو الخارجية، كما أنها تضع المجلس ككيان فوق قومي على المحك.

هذا وغيره من التطورات السلبية المتسارعة بين دول منظمة مجلس التعاون، يشكل خطرا على الاتفاقيات البينية بين الدول الاعضاء بما فيها الاتفاقية المنشئة لمجلس التعاون الخليجي.

¹ حسين دعدة، تقرير جريدة الرأي، "مسيرة مجلس التعاون الخليجي"، 05-12-2017 تم الاطلاع عليه: 2018/4/18

<http://alrai.com/article/10416011>

² المرجع نفسه.